# الوضع الصحيح
## للاصلاح الاجتماعي في مصر

للأستاذ محمد عبد الرحيم عنبر

— ٢ —

ذكرنا في العدد ٤١٨ من هذه المجلة الغراء أن الوضع الصحيح للاصلاح الاجتماعي في مصر يقتضينا ألا ننظر إلى الفقر كمشكلة قائمة بذاتها ؛ لأنه — كما قلنا — نتيجة لمشاكل أخرى كثيرة . وعلى ذلك يجب علينا أن نبين مدى مساهمة تلك المشاكل في خلقه ومضاعفة آثاره المحزنة.. وهي كلها مشكلات اجتماعية خطيرة ملحّة . واستمرار وجودها واستفحالها يجعلها تتفاعل بعضها مع بعض ، وتنتج عصير الشقاء الذي تتجرع كأسه الأغلبية الساحقة من سكان هذه البلاد

والذين يتحدثون عن « الفقر » وحده مخطئون كل الخطأ ، إذ لا يحلون إلا بإعادة توزيع الأراضي على جميع أفراد الشعب على السواء وملء جيوب الفقراء بالمال . وهو أمر مستحيل وضار من الوجهة الاجتماعية ومناقض للبداهة السليمة والقوانين السماوية كلها ومنافٍ لمنطق الأشياء . فلو تحول الشعب يوماً ما إلى أغنياء بمثل هذه الطريقة لاضطرب المجتمع من جديد بعنف لتعيد الطبيعة توازنها الفطري ، وعاد معظم الفقراء إلى ما هو أشد وأنكى من فقرهم الأول . فللطبيعة قوانين خفية تسري من تلقاء نفسها وتحطم كل ما يقف في سبيلها . والفقر ظاهرة طبيعية ، ولكنه عند ما يتجاوز حده يصبح ظاهرة اقتصادية اجتماعية .

وإذا كنا قد تحدثنا في المقال السابق عن صلة الحالة الاقتصادية بالفقر ، فلنحاول اليوم أن نرسم صورة سريعة للصلة الوثيقة بين مشكلتي الجهل والفقر .

### مشكلة الجهل في مصر

كثير من الناس ما زالوا يخلطون بين الجهل والأمية ، ولا يفرقون بينهما . فالأمية ضد التعليم بمعناه الضيق . أما الجهل فهو عكس الثقافة التي تستلزمها الحضارة والتربية العامة للشعب . وهي أوسع معنى من التعليم وأشد لزوماً منه . فالنبي عليه الصلاة والسلام كان أمياً لا يعرف القراءة والكتابة ، ولكنه كان مثقفاً ، نيّر الفكر ، واسع الإدراك ، ولهذا تمكن من الاضطلاع برسالته العظيمة . وكم من رأسماليين عالميين وعظماء ومخترعين دوليين معروفين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم . ويقابل هؤلاء متعلمون ، ومنهم من درسوا في الجامعات ، تراهم يتكلمون أو تقرأ لهم ما يكتبون فتشعر أن على شخصياتهم الباهتة سمات الجهل المطبق والمنطق السقيم . وعلى هذا يصح أن نقول : وكم في المتعلمين من جهلاء !

وقد كان الغرض من التعليم في الماضي هو تأهيل الشبان للأعمال الحكومية الآلية ، ولا شيء غير ذلك ، عند ما كانت تسيطر على دفة الحكومة والتعليم عقليات انجليزية ركزت بين أناملها تصريف الأمور ، وصار تبعاً لذلك الطلبة نسخاً متشابهة مكررة من أصل واحد ! ثم انتهى هذا العهد ، وظهرت في الوجود نظريات جديدة تربوية نادت بوجوب الاهتمام بشخصية الفرد ، وإنماء ملكات الابتكار المودعة في جهازه البشري الدقيق . وقد تطورت تلك النظريات ، وصارت توائم بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة التي لا غنى عن المحافظة عليها ، ولا مفر من تنسيق نشاط أفرادها مع زيادة نفعها لهم ؛ وبذلك صار التعليم تربية وثقافة حرة مرنة لا مجرد تلقين معلومات جافة ، وحشو الأدمغة بدراسات ميتة لا غناء فيها ولا طائل تحتها . وصارت التجارب العلمية والعملية الكثيرة التي تطبق اليوم في أوربا وأمريكا توحي دائماً بالبرامج النافعة التي تكون أكثر انطباقاً على حاجات الفرد الغريزية والاجتماعية والمادية . وليس في نيتي أن أعتدي على اختصاص الفنيين وأخوض في شروح وفروق تلك النظريات التربوية الحديثة ، فأنا أمر عليها بقدر ما يسمح لي بحث اجتماعي كهذا ، وإنما أذكر أن هدف التربية الحديثة هو الإكثار من الكفايات الاجتماعية . وهي — أي الكفايات الاجتماعية — وحدها القادرة على الحياة والكفاح وكسب القوت المحترم الشريف في عصر مضطرب بالشهوات الماحقة والصوالح المتعارضة ، والنظريات العلمية المتجددة على الدوام . والتربية

الحديثة توحى بالتعليم الذى يناسبها ولا يعطل آثارها . وهى إذا سارت فى مجراها العلمى المنتج كانت أقوى درع ضد الفقر ، وأيسر السبل إلى الثروة والغنى والمجد

ومصر لم تعمل بعد بهذه النظريات ، وإن كانت قد عرفتها وأرسلت البعثات تلو البعثات لدراستها ، ولم تأخذ بنصيبها من رسالة التربية الحديثة وإن كانت تنادى بها وتعطف عليها وتشترك فى مؤتمراتها . ويخطئ بل يكذب من يقول غير هذا عن وزارة المعارف . فهى نفسها إلى اليوم حائرة ضالة طريقها مرتبكة لم تعلم بعد رسالتها ، ولم تفهم مهمتها على وجه التحديد !! وهو أمر لو كان فى بلد آخر غير مصر لكان جريمة لا تغتفر ، ولاتهمت وزارة المعارف بإفساد حياة الناس ، ولرفعت عليها القضايا من أولياء أمور الطلبة ، ولثار عليها الرأى العام . وذلك لأن التعليم فى عصرنا هذا فريضة وطنية ، والتربية العامة واجب مقدس . ووزارة المعارف هى وحدها الأمينة عليهما ؛ فإذا هى اضطربت فى تأدية رسالتها كان الأمر نكراً ، واضطربت معها حياة الناس ، وارتبك سير الآلة الاجتماعية . وإذا كنا نعلم أن جهالة فرد قد تطوح بمستقبل أسرة أو عدة أسرات أمكننا أن نتصور مدى الخطورة فى جهالة شعب بأسره !!

ولنسرد الآن شيئاً من التفصيل عن هذه الناحية . فقد جاء فى الإحصاءات الأخيرة أن نسبة المتعلمين بين الصغار الذين بلغوا سن التعليم هى ١٢ ٪ . ولتبيان ضآلة هذه النسبة نذكر أنها فى السويد ٩٨ ٪ ، وفى تشيكسلوفاكيا ٦٠ ٪ ، وفى اليونان ٣١ ٪ ، مع أن المعروف عن هذه الدول أنها من الصف الثانى والثالث من حيث التعليم .

أما نسبة الأمية — ولا تقول الجهالة فأمر هذه أفدح وأنكى — فيمن فاتوا سن التعليم من الذكور فهى ٧٩ ٪ . وإن هذه النسبة المخجلة جداً لتصبح أشد هولاً لو أسقطنا من الحساب عاصمتى القطر ( القاهرة والاسكندرية ) إذ نجدها فى أسوان وأسيوط وجرجا ٩١ ٪ ، ثم تتراوح فى باقى المديريات بين ذلك وبين ٧٠ ٪ .

فإذا أردنا أن ندلف من التعميم إلى التخصيص وجدنا عار الأمية متفشياً بين أرباب المهن الحرة والفلاحين ، مع أن هذه الطبقات فى أشد الحاجة إلى التعليم ، بل وإلى نوع معين بالذات من التعليم .

ومن الغريب ، بل من المضحك المبكى ، أن مصر التى تشكو الأمية من الشكوى بها أزمة بطالة بين المتعلمين . وهما مشكلتان متناقضتان ، وقلما تجتمعان فى بلد متحضر . وسر هذا التناقض أن المشرفين على التعليم — فى الماضى — لم يراعوا حاجة البلاد إلى التعليم ، ولم يحسبوا للضرورات الاجتماعية حساباً . ونحن اليوم ندفع ثمن هذه الجريمة الوطنية من كرامتنا وثروتنا القومية ، ونعانى تأخراً مخجلاً فى حضارتنا العقلية والأدبية والمادية .

ولو أردنا تشخيص مرض الأمية المتفشية فى مصر لوجدنا أسبابه كما يأتى مجتمعة وبلا ترتيب :

١ — ضآلة ما ينفق على التعليم بالنسبة لحاجة الشعب إليه ، والرغبة فى مسايرة العصر : فميزانية التعليم لا تزيد عن ٩½ ٪ من الميزانية العامة مع أن المستر كلابارید — الخبير السويسرى الذى استقدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من اثنى عشر عاما — أوصى برفع هذه النسبة إلى ١٢ ٪ على الأقل ، لأن إنفاذ مشروعات الإصلاح التى تتطلبها البلاد تتوقف على محو الأمية ، ونوع التعليم الذى يعطى لأفراد الشعب . ولكى ندلل على ضآلة ميزانية وزارة المعارف قد يكفى أن نضرب الأمثال . فنسبة ميزانية التعليم فى النرويج إلى الميزانية العامة ١٣٫٧ ٪ ، وفى الدانيمارك ١٤٫٢ ٪ ، وفى هولندا ١٩٫٣ ٪ ، وفى سويسرا ٣٠٪ مع أن شعوب هذه البلاد على درجة عالية من حيث التعليم

١ — سوء توزيع ميزانية التعليم

بدأت الحكومة المصرية بالاهتمام بالتعليم الإلزامى منذ سنة ١٩١٧ حين وضع المغفور له عدلى يكن باشا وزير المعارف فى ذلك الوقت تقريراً وافياً عن ضرورة التوسع فى هذا النوع من التعليم بحيث يكفل تعليم ٨٠ ٪ من الذكور ، ٥٠ ٪ من الإناث ، وها هو ذا قد مر ما يقرب من ربع قرن والحالة آخذة فى الانحطاط ووزارة المعارف تسأل نفسها كل يوم : ما هى مهمة هذا التعليم ، وما هى أهدافه وبرامجه ؟ مع أنه فى يقينى أن مهمة وزارة المعارف لو اقتصرت على ذلك النوع من التعليم ، وقامت بها جاهدة ناجحة

لأدت رسالتها الشعبية على أكمل وجه ، ولكنها مضطربة موزعة الفكر بين هذا التعليم وغيره من أنواع التعليم الأخرى . وأعتقد — غير مغال — أنها قد فشلت فيها جميعاً ! وقد ترتب على ذلك أن صار هذا الجيل إلى فشل خطير ، أصبح معه عاجزاً عن الكفاح فى الحياة من أجل كسب القوت

ثم إن وزارة المعارف تضاعف ذلك الخطأ بإغفالها الحاجات الفردية والاجتماعية فى ميدانى التعليم والتربية ، واهتمامها بالتعليم النظرى القليل الثمرة فى عصرنا هذا أكثر من اهتمامها بالتعليم المهنى الغزير الفائدة . فقد بلغت نسبة إنفاقها على النوعين ٤ : ١ مع أن العكس هو الأولى والأحجى . نعم إن مصر شعب زراعى ولكن المزارع المصرى ما زال يعيش بعقلية آبائه وأجداده حتى أصبح عاجزاً عن متابعة تقلبات الأسواق المحلية والعالمية التى يصرّف فيها محصولاته ، فقد سيطرت العقلية الجديدة المثقفة على كل شىء : على الحقل والمصنع والمتجر والسوق . ومصر ككل شعب زراعى لا تستطيع أن تعتمد فى معاشها على الزراعة وحدها وخاصة أن فى جوف تربتها مواد أولية ثمينة ، ووجوها مناسب لصناعات عديدة ، وبها فعلاً نهضة صناعية متوثبة

ووزارة المعارف تأبى إلا أن تخطئ فى كل شىء . فمصر برغم كونها بلداً ديمقراطياً يعيش على فأس الفلاح وجهد العامل ، وبرغم أن الشعب المصرى « يتمتع » بنسبة من الأمية لا مثيل لها فى العالم ، فإن وزارة المعارف لا تبذل من الجهد ، ولا من المال على التعليم الأولى والالزامى الخاص بهاتين الطبقتين قدر ما تبذله منهما على التعليم الخاص بأبناء الطبقات الميسورة والراقية . ومعنى ذلك أن فى مصر الديمقراطية تعليماً أرستقراطياً ! وهو أمر من الأمور الكثيرة المعكوسة فى بلادنا العزيزة !

٣ — فساد البرامج التعليمية

من أبسط القوانين البديهية أن الوسائل تخضع للغايات وتخدمها ، وليس العكس ، لأن الوسائل فانية متغيرة ، أما الغايات فمن سماتها الثبات والدوام . ومن المعروف أن البرامج الدراسية ليست بذاتها غاية مقدسة ، وإنما هى وسيلة لغاية اجتماعية وقومية . ولكن مصر جرى فيها العرف على أن تفنى الغايات فى الوسائل . وهذه القاعدة مطبقة على التربية والتعليم . فقد ضحيت التربية على مذبح التعليم دون أن يستفيد التعليم من هذه التضحية ! فوزارة المعارف لم تستطع إلى الآن أن تكون وزارة تربية ، وإنما ظلت وزارة تعليم بمعناه الضيق القديم : أى وزارة تلقين معلومات جافة ، ودراسات ميتة لا أثر للتجديد والابتكار فيهما . وبرامجها الدراسية أصدق شاهد على هذا ؛ فهى كل يوم فى شأن ، ولها فى نهاية وبداية كل عام دراسى ضحايا يعدون الآن بالآلاف يبتلعهم المجتمع المضطرب القاسى والكفاح الذى لا يرحم . فإذا شبهنا المجتمع بضرح مشيد ، أو بناء قائم ، كان فيه أولئك الطلبة الفاشلون كأنقاض الهدم ! فكل شاب متعلم فاشل هو « شهادة فقر حية » لنفسه ولأسرته . وهو جزء خَرِب فى آلة المجتمع . فهل أحست وزارة المعارف بمسئوليتها فى هذا الخلل الخطير الكائن بجسم المجتمع ؟؟ أم هى مشغولة بكبار موظفيها وترقياتهم وأغراضهم ، ذاهلة عن رسالتها ، حائرة فى تحديد مهمتها ! ؟

محمد عبد الرحيم عنبر
بوزارة الشئون الاجتماعية


يظهر قريباً كتاب :

# سعد زغلول من القضية

تأليف

عبد الحسن الزيات

المحامى

محاولة لتحليل سعد زغلول على ضوء الأحكام القضائية التى أصدرها فى مختلف الشئون ؛ وقد اصطفى المؤلف منها نحو ستين حكماً عالجها بالتفسير والتحليل وحاول ردها إلى بواعثها الظاهرة أو الخفية من طباع الرجل وثقافته ومزاجه وغاياته الوطنية والاجتماعية ، وآثار الموازنة بينها وبين أحكام غيره من القضاة فى القضايا الأهلى والمختلط التى أصدروها فى مثل ما عرض له مع تتبع تطورها من قبله ولعهده حتى الآن